دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	المنهجية السياسية الغربية : تحليل نقدي
المصدر:	مجلة العلوم الاجتماعية
الناشر:	جامعة الكويت - مجلس النشر العلمي
المؤلف الرئيسي:	مفتي، محمد أحمد علي
المجلد/العدد:	مج 15, ع 2
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	1987
الشهر:	صيف
الصفحات:	65 - 84
رقم MD:	20951
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EduSearch
مواضيع:	الأحوال السياسية، السياسة، العالم الغربي، النظريات السياسية، البحث العلمي، السلوك السياسي، الأخلاق، الراديكالية، الليبرالية، الاشتراكية، فلسفة السياسة، الفلسفة الاجتماعية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/20951

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

المنهجية السياسية الغربية: تحليل نقدي

محمد أحمد مفتي
قسم العلوم السياسية ـ جامعة الملك سعود

مقدمة:

تعرّض حقل السياسة في منتصف الستينات ومطلع السبعينات من القرن الحالي الى نزاعات «داخلية» متشعبة بين علماء السياسة، ويعود السبب في هذا النزاع الى التطور المنهجي للحقل نفسه. فلقد أدى الاهتمام بالنسبية والحتمية في مجال العلوم الاجتماعية إلى إرساء دعائم المنهج العلمي الاستقرائي الذي كان مقصورا على دراسة الظواهر الطبيعية دون الاجتماعية. واهتم مونتسكيو بالتحليل الوضعي التجريبي للظواهر الاجتماعية وذلك بتركيزه على دراسة ما هو كائن لا ما يجب أن يكون، بالإضافة الى إرسائه دعائم النسبية بدراسته لتباين الأنظمة الاجتماعية نتيجة لتباين ظروف الزمان والمكان (بدوي، ١٩٦٧: ٩). ثم جاء أوغست كونت ليعزز الفلسفة الوضعية بتحليلاته الاجتماعية (بدوي، ١٩٦٧: ١١)، وأتى ماركس بعده ليثبت الحتمية الفلسفية عن المادية الجدلية والمادية التاريخية (بدوي، ١٩٦٧: ١٢).

لقد مثل هذا الضرب من الدراسة منهج التفكير العلمي المتبع لدراسة الواقع الاجتماعي للتوصل الى حلول علمية، إما عن طريق «النظرة الكلية» أو عن طريق «التحليل الجزئي». وظهرت في هذا الصدد ثلاثة اتجاهات منهجية علمية واقعية. ركز الاتجاه الأول منها على التصدي للواقع في ضوء «المشاهدة والتاريخ»، بينما لم يكتف الاتجاه الثاني «النظري» بمجرد المشاهدة وإنما لجأ «الى عمليات عقلية معينة تبدأ بالفرض العقلي في شأن واقع الظواهر لتنتقل الى البرهان وتنتهي الى منطوق»، وظهر بعد ذلك الاتجاه العلمي

التحليلي الذي يركز على دراسة «الظواهر باعتبارها مادة التحليل»، ومن ثم تحليلها والكشف عن «علاقة السببية فيما بينها (السبب وأثره)، ومن ثم ما تجري عليه هذه الظواهر من حتميات، وتلك هي أقصى درجات الامعان في (العلمية) في مجال الظواهر السياسية»(بدوي، ١٩٦٧ : ٢٠١).

ولقد جمعت نماذج التحليل الأساسية في حقل السياسة بين المنهج الاستنباطي الفلسفي والمنهج الاستقرائي والوضعي. كما شملت المناهج أيضا تحليلا كميا للظواهر السياسية على يد كل من «دوركهايم» و «فردريك لوبليه». وكان التنظير في تلك المرحلة تنظيرا كليا، بمعنى أنه هدف الى استخلاص ومعرفة القوانين العامة التي تتحكم في الظواهر السياسية والعلاقات التي تربط بينها.

ومن ناحية أخرى كان تركيز مناهج التحليل السابقة ينصب على التحليل التاريخي المقارن. ثم اتجهت مناهج السياسة الى الدراسات الدستورية قبل الحرب العالمية الأولى وأصبح المنهج المقارن يهتم بدراسة الحكومات الأجنبية وبخاصة الأوروبية، وأصبحت الدراسات المقارنة وصفية ورسمية، وتركزت حول دراسة الحكومات المحلية (Greenstein & Polsby, 1975: 29 - 30)، ومع التطور المنهجي للحقل ازداد الاهتمام في العشرينات من القرن الحالي «بعملية السياسة» على يد تشارلز مريام، الذي انتقد في مقال له عن «The Present State of the Study of Politics» وفي كتاب New Aspects of Politics الذي صدر عام ١٩٢٥م، حقل السياسة لافتقاره للأسس العلمية في تحليل السياسة (Greenstein & polsby, 1975: 48)، وانصب اهتمام ميريام على ما سميّ فيما بعد بعلم التخطيط السياسي policy science. ثم أحرزت كتابات كاتلن وبخاصة The Science and Method of Politics تقدماً باتجاه علم سياسة أمبيريقي صرف خال من التأثيرات القيمية على الرغم من أن الاتجاه نحو علمية السياسة في تلك الفترة لقي معارضة شديدة وبخاصة من قبل وليام اليوت، وادوارد كوروين، وتشارلز بير (Greenstein & polsby, 1975: 49).

إلا أن ظروف الحرب العالمية الثانية أوجدت جوا مشجعا لإعادة تأكيد العلمية في السياسة، لا سيما وأن علماء العلوم السياسية المشتغلين بالسياسة في الحكومة الأمريكية قبل وخلال الحرب العالمية الثانية وجدوا أن مشوراتهم وآراءهم السياسية مقارنة بآراء الاقتصاديين وغيرهم لم تكن تحظى باهتمام متخذي القرارات السياسية، نظرا لافتقارها إلى أدوات التحليل العلمي ولاعتمادها على التأمل النظري دون محاولة التوصل الى حلول عملية للمشكلات الواقعية. ولتعزيز مكانتهم، أو «حتى تصبح مشورة علماء السياسة ذات ثقل أكبر (لدى السياسيين) دافع السلوكيون عن استخدام المناهج العلمية لمعالجة المشكلات السياسية» (Hass, 1970: 13-14).

ولقد كان لظهور الاتجاه العلمي، ولتأكيد السلوكية على ضرورة ايجاد «نموذج» paradigm للتحليل السياسي الذي يستمد معطياته من الأسس العامة للمنهج السلوكي، أثر بالغ على التباين المنهجي والنظري بين المدرسة التقليدية والسلوكية وما بعد السلوكية. وقد نشأ الخلاف أولا نتيجة لتباين طرق البحث العلمي ثم امتدت جذوره لتشمل كنه الفلسفة السياسية المتبناة من قبل مدارس الفكر السياسي المختلفة.

ينطلق هذا البحث من فرض رئيس مؤداه أنه بالرغم من تباين المنطلقات النظرية، والأدوات البحثية لمختلف مدارس علم السياسة الغربي، وبالرغم من اتجاه معظم هذه المدارس الى اعطاء التحليل السياسي طابعا «علميا» أساسه امكانية التوصل الى تعميمات محايدة علميا، فإن علم السياسة الغربي يتضمن مجموعة من الأبعاد الايديولوجية المستمدة من واقع المجتمعات الغربية، كما أن هذا العلم يقدم في التحليل النهائي للدول النامية ليس فقط نموذجا منهجيا للتحليل السياسي، وإنما أيضا نموذجا ايديولوجيا للممارسة السياسية.

وبعبارة أخرى، فبالرغم من وجود تناقضات جذرية بين نماذج التحليل المختلفة فالملاحظ أن هذه المدارس تنطلق من قاعدة فكرية واحدة تعكس تصورا ماديا للممارسات السياسية وتقدم تحليلا نظريا يستمد معطياته من الثقافة والحضارة الغربية. وان كنا في هذا البحث نفرق بين مناهج التحليل المختلفة فإن ذلك ليس إلا بقصد شرح خصائصها الرئيسة ومعرفة سماتها العامة ومنطلقاتها الفكرية، ليسهل علينا بعد ذلك تتبع أهدافها الايديولوجية العامة ونقد الأسس النظرية والعقائدية التي تقوم عليها.

ولكي نختبر هذا الفرض، فإننا سنقوم بتحليل أبعاد الصراع الفكري بين علماء السياسة الغربيين وتتبع محاولات كل مدرسة تقديم نموذج تحليل نظريه مع ايضاح المنطلقات الايديولوجية لهذه النماذج.

نستطيع باستخدام المعيار المنهجي methodological criterion التفرقة بين المدرسة التقليدية بمناهجها التاريخية، والقانونية، والفلسفية، والوصفية، وبين المدرسة السلوكية بمنهاجها العلمي التجريبي التحليلي، والمدرسة ما بعد السلوكية بمنهاجها التوفيقي أما إذا استخدمنا المعيار النظري theoretical criterion فإننا نصبح أمام مدرستين رئيستين الأولى منها تقليدية، والثانية راديكالية.

تحليل (كون) للنموذج وأثره على تطور المنهجية السياسية:

يمثل تحليل توماس كون Thomas Khun للنماذج Paradigms حجر الزاوية في محاولات هذه المدارس تقديم نموذج أمثل لفهم وحل معظم المشاكل السياسية النظرية

والتطبيقية. يعرف كون النموذج بوجهة نظر جماعة العلماء عن العالم الخارجي وبذلك يكون النموذج مجموعة من الاعتقادات والالتزامات النظرية، والفكرية، والتحليلية، التي توجه بدورها الباحث العلمي الى اختيار المشكلة، وتقويم المعلومات، وتأييد بناء النظريات المجردة. ويركز كون على حقيقة مفادها أن التوصل الى النماذج العلمية لا يتم بطريقة علمية مجردة، حيث أنها تبنى على الاجماع الضمني لجماعة العلماء الذين يحددون فيما بينهم الأسس العامة المكونة للعلم، مثل الاجماع على أسس البحث العلمي، وعلى الأسئلة العلمية المطروحة وعلى أفضل المناهج المستخدمة للتحليل، وعليه فحين يتحقق الاجماع التام حول هذه المفاهيم، تنشأ مرحلة تسمى بالعلم العادي normal science، ولكن حين تبرز مشكلات معقدة يعجز النموذج القديم عن التصدي لها ومعالجتها يبدأ ذلك النموذج في التحلل ويظهر على الأفق نموذج آخر أكثر قدرة على معالجة المشاكل المطروحة. وتسمى هذه الدورة بالثورة العلمية scientific revolution. ويؤكد كون أيضا بأن النموذج يوجه الباحث لطرق الملاحظة العلمية، ويقلل بالتالي من احتمال تصور العلماء معطيات تناقض توقعاتهم حول القضية المطروحة للنقاش (Kuhn, 1977).

وقد ركز اندروا افرات في تحليله لتعريف كون للنموذج على أربع مراحل يمر بها العلم:

١ ـ مرحلة ما قبل تكوين النموذج Pre-paradigmatical phase: وفي هذه المرحلة لا يوجد نموذج مسيطر بالرغم من وجود تنافس شديد بين العديد من النماذج.
٢ ـ مرحلة تكوين النموذج Paradigmatical Phase: وهنا تبدأ معالم النموذج المسيطر في الظهور، حيث يبدأ في احتلال مركز الصدارة مقارنة بغيره من نماذج التحليل.
٣ ـ مرحلة الأزمة Crisis Phase: وفيها يظهر التحدي واضحا للنموذج المسيطر لا سيما حين يدرك جماعة العلماء بأن النموذج الحالي لا يعالج المشاكل المطروحة بصورة فعالة.
٤ ـ مرحلة الثورة العلمية Phase of Scientific Revolution وهذه المرحلة تظهر حين يبدأ العلماء في البحث عن نموذج آخر للتحليل العلمي (Effrat, 1972: 3-4).

ويمكننا القول بأن مناهج تحليل السياسة المختلفة لا تتطابق مع تعريف كون للنموذج، والذي ارتكز أساسا على تطور العلوم الطبيعية وعليه فليس بالإمكان نقل هذا التعريف بحذافيره لاستخدامه في تحليل تطور العلوم الاجتماعية. ولكن الجدير بالذكر أن تحليل كون لمرحلة تكوّن النموذج قد حظي باهتمام بالغ من قبل علماء السياسة، الذين بدأوا البحث في ظل التحليل السابق عن نموذج أمثل يمكن استخدامه كمنارة يهتدون بها في

تحليلاتهم السياسية. فقد دفع تحليل كون لتطور النماذج العلمية، علماء السياسة للبحث عن اجابات وافية ومنطقية لتساؤلات عديدة منها:

١ ـ موضوعية التحقيقات العلمية.
٢ ـ مصادر ومعايير البحث العلمي.
٣ ـ التطور التراكمي للمعرفة العلمية (Kim, 1977:92).

وسنتناول عرض تطور المنهجية السياسية في اطار هذه القضايا الثلاث.

النموذج التقليدي:

يفرق (س.ب) فارما بين اتجاهين رئيسين في حقل السياسة هما: الاتجاه المعياري (التقليدي)، والاتجاه التجريبي (السلوكي). أما الاتجاه المعياري فيضم المنهج القانوني، والتاريخي، والفلسفي، بينما يضم الاتجاه التجريبي المنهج التحليلي العلمي ـ السلوكي. ويرتكز الخلاف بين هذين المنهجين حول موضوعية السياسة كعلم، وحول فصل العلم عن القيم (Varma, 1975: 2).

ويؤمن النموذج التقليدي بتداخل الحقائق والقيم في التحليل السياسي حيث يصعب فصل الاعتبارات القيمية عن الحقائق الموضوعية. ويركز النموذج على ما يجب أن يكون، لذا يربط بين تحليل الواقع والاتجاهات المستقبلية بناء على التقويم الاخلاقي والتجريبي للواقع (Kariel, 1970: 115).

ولأجل ذلك فدراسة السياسة تهدف ـ حسب هذا المنظور ـ الى بيان الطرق المثلى الواجب اتباعها للتوصل الى قرارات سياسية تخدم المجتمع بصورة أفضل. وذلك يعني ضرورة تقويم التجارب المعاصرة ونقد الواقع للتوصل الى صيغة عمل مستقبلية يمكن من خلالها تقديم منظور سياسي أكثر قدرة على التفاعل مع المتغيرات الاجتماعية الجديدة (Varma, 1975: 24).

ومن ناحية أخرى، يؤكد النموذج التقليدي، على الاختلاف الجوهري في طبيعة التساؤلات بين العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية. ولذلك لا يمكن تطبيق معايير العلوم الطبيعية على السياسة:

١ ـ فالعلوم الاجتماعية بصفة عامة والسياسة كفرع منها تعالج مشاكل الإنسان وقضايا المجتمع، ويصعب اخضاع الإنسان لطرق التحليل العلمية المتبعة في العلوم الطبيعية، لصعوبة التحكم في سلوك الإنسان وتحديده في قانون معين يمكّننا من تطبيق

المعايير التجريبية عليه، فمعتقدات الفرد وميوله تتغير تبعا لتغير البيئة المحيطة وللتطورات التي تحدث في حياته من فترة لأخرى، وبخاصة ما يتعلق بمرور الفرد بمرحلة الطفولة فالرجولة فالكهولة.

٢ ـ تختلف القيم الاجتماعية باختلاف الثقافات والعادات في كل دولة. ولذلك فمن الصعب اضفاء صفة العمومية في تحليل الظواهر السياسية، فما قد يصلح لمجتمع ربما لا يصلح لمجتمع آخر أو قد لا يوافق الظروف الاجتماعية القائمة في ذلك البلد.

٣ ـ إن الموضوعية بمفهومها التجريدي المتعارف عليه في العلوم الطبيعية من كيمياء وفيزياء ونحوها لا تتوفر في حقل السياسة نظرا لتأثير المذاهب الفكرية المختلفة على الحقل.

٤ ـ يفتقر الباحث السياسي عادة لوسائل التحليل العلمية من احصاءات وبيانات، إما لندرتها أو لأن الحكومات تعمد عادة الى اخفاء البيانات والمعلومات اللازمة التي تمكّن الباحث من التحليل الموضوعي لأسباب أمنية أو استراتيجية.

٥ ـ إن قوانين العلوم الطبيعية نفسها ليست ثابتة وإن كانت أكثر ثباتا من غيرها، ويسهم التقدم العلمي والتكنولوجي عادة في تغيير قواعد العلوم الطبيعية (مهنا، ١٩٨١: ١٨-٢٠).

النموذج السلوكي:

نشأ النموذج السلوكي كرد فعل للدراسات التقليدية غير المقارنة والتي كانت تتسم بالوصفية، وضيق الأفق، والتي ركزت على دراسة الجوانب الرسمية والقانونية للحكومات. وتضمن النموذج السلوكي أيضا نقدا للتفكير السياسي التقليدي الذي ركز على وجود علاقة متبادلة بين الحقائق والقيم (Chilcote, 1981: 56). ولقد كان للتقدم التكنولوجي ولظهور الأبحاث العملية بعد الحرب العالمية الثانية أثر على تطور الاتجاه السلوكي في حقل السياسة. فلقد تأثرت العلوم السياسية بطرق البحث العلمي الجديدة من مسح، وجمع للبيانات، واستخدام للاحصاء والرياضيات والكمبيوتر، وصاحب ذلك أيضا زيادة في التركيز على الفلسفة الوضعية التي تؤكد على ضرورة فصل القيم عن العلم (Greenstein & Polsby, 1975: 59).

ويمكن تعريف السلوكية بأنها البحث المنظم عن تعميمات أو قوانين عامة عن طريق صياغة النظريات التجريبية والتحليل التقني واثباتها من أجل تحقيق ذلك الفرض. وترتكز السلوكية على قاعدتين. تدور الأولى منهما حول صياغة المفاهيم والفرضيات وشرحها بطريقة منظمة، بينما تركز الثانية على طرق البحث التجريبية. ويضيف الدكتور ملحم قربان بأن السلوكية:

«توجه اهتمامها نحو دراسة السلوك السياسي دراسة علمية. وتستخدم المفاهيم السيكولوجية والذرائع الاختصاصية كوسائل تحليل. من أولى صفاتها الاعتقاد بأن وحدة التحليل الاختباري أو التنظيري هي سلوك الأشخاص أو سلوك الجماعات» (قربان، ١٩٧٧: ٢٩١-٢٩٢).

ويؤكد روبرت دال بأن الاتجاه السلوكي يمثل احتجاجا داخل حقل العلوم السياسية نبع من عدم الرضا بما قدمته المدرسة التقليدية بمناهجها التاريخية، والفلسفية والوصفية من ناحية، ومن الرغبة في ايجاد منهج للبحث يركز على التجريب ويسعى لبناء نظريات علمية تربط حقل السياسة بحقول المعرفة الأخرى من علم نفس وعلم اجتماع واقتصاد وغيرها. (Dahl, 1969: 118-119).

ولقد قام ديفيد ايستون، أحد رواد المدرسة السلوكية، بتحديد ثماني خصائص للسلوكية تتلخص في الآتي:

١ ـ الانتظام Regularities: يؤمن أرباب المدرسة السلوكية بأن هناك تشابهات ملحوظة في السلوك السياسي يمكن التوصل إليها بالتعميم أو التنظير القادر على التفسير والتنبؤ.

٢ ـ الإثبات Verification: ترى السلوكية أنه لا بد من اختبار صحة الفرضيات بمراجعة علاقتها بالسلوك، أي بإخضاعها للاختبار التجريبي والملاحظة.

٣ ـ التقنية Techniques: تؤكد السلوكية بأنه لا يمكن التسليم بصحة طرق جمع البيانات بصورة مطلقة، فلا بد من فحصها وتحسينها واثبات نفعها حتى يمكن التوصل الى أمثل الوسائل لتسجيل وتحليل السلوك. وتعتمد المدرسة السلوكية على طرق التحليل المعقدة مثل النماذج الرياضية، والمحاكاة، والمسح بالعينات وغيرها. ويعتقد السلوكيون بأن الاعتماد على التقنية سيمكّن الباحث من التجرد من القيم المؤثرة على طريقة التحليل.

٤ ـ القياس الكمي Quantification: تتطلب دقة المعلومات الاعتماد على القياس الكمي، وعليه فالطرق الرياضية في التحليل ستمكّن الباحث من التوصل الى معلومات دقيقة ومحددة عن الحياة السياسية، بعكس ما لو استخدم الباحث الطرق النوعية غير الدقيقة في التحليل السياسي.

٥ ـ القيم Values: لابد من فصل التقويم الاخلاقي عن التفسير التجريبي. ولكن هذا لا يعني بأن دارس السلوك السياسي لا يتمكن من دراسة المعايير الاخلاقية طالما ان باستطاعته فصل القيم عن الحقائق.

٦ ـ التنظيم المنهجي Systematization: لابد من تنظيم التحليل لإدراك التداخل بين النظرية والبحث. فأرباب المدرسة السلوكية يؤكدون بأن العلم لابد وأن يركز على التنظير، فالبحث العلمي المنظم يهدف فقط الى ايجاد نظريات علمية.

٧ ـ العلم الصرف Pure Science: يعد استخدام المعرفة جزءا من العلم تماما كالمعرفة النظرية. ولكن معرفة وتفسير السلوك السياسي بالطرق العلمية لابد وأن يأتيا أولا، ولا بد أن توضع القواعد العلمية للانتفاع من المعرفة السياسية في حل المشاكل الاجتماعية.

٨ ـ التكامل Integration: نظرا لتداخل المفاهيم السياسية المعاصرة، ونظرا لأن علم السياسة يعالج السلوك السياسي للإنسان، فإن عزل هذا الحقل عن العلوم الأخرى يعد مؤشرا خطيرا يوحي بتدهور المعرفة العلمية ككل. وعليه فإن تسابق العلوم الاجتماعية لتأكيد ذاتها واستقلالها قد يؤدى في النهاية الى تقويض دعائم العلم نفسه (Easton, 1975: 7).

كان المنهج السلوكي يسيطر إلى حد ما على حقل السياسة الأمريكي، وذلك لأن الفضل يرجع له في تحويل اهتمام الباحثين عن التحليل التقليدي عن ضيق الأفق والمنهج الوصفي مما ساعد على تعزيز الدقة العلمية وعلى زيادة تراكم المعرفة. هذا ولقد تطورت المدرسة السلوكية نفسها حتى انقسم أنصارها في الستينات الى قسمين:

١ ـ سلوكيين نظريين Theoretical Behavioralists

٢ ـ سلوكيين وضعيين Positivist Behavioralists.

وبينما اهتمت الفئة الأولى بالتنظير الجزئي، اهتمت الفئة الثانية بطرق ومناهج البحث العلمي وبخاصة بالطرق التقنية، والرياضية، والاحصائية (Varma, 1975: 96)، وبدراسة الحياة السياسية من خلال تحليل مجرد للسلوك دون الاعتماد على التنظير كوسيلة لتقويم نتائج دراسة السلوك ومعرفة أثرها على البنية الاجتماعية والسياسية (Hass, 1970: 21). ونتيجة للتأثير البالغ للمدرسة السلوكية ولا سيما السلوكية الوضعية أصبح حقل العلوم السياسية أكثر اعتمادا على العلوم الطبيعية في تزويده بأدوات التحليل، والنماذج الرياضية، في حل الخلافات المنهجية حول طبيعة التساؤلات السياسية. وقد أدى ذلك الاعتماد المتزايد الى نشوء وتعميق الهوة بين الممارسات العلمية وبين انعكاساتها على المجتمع. وازداد الاستياء من تركيز المنهج السلوكي على التقنية على حساب الجوهر، وعلى التنظير التأملي بدلا من التنظير الذي يخدم السياسات الاجتماعية، وبالحياد العلمي المحافظ، بدلا من الاهتمام بالتغيير الاجتماعي. وبالاضافة الى ذلك، أدى التضارب

الناتج عن تبني المناهج التجريدية والمفاهيم المستخدمة في العلوم الطبيعية الى عزل العلوم السياسية عن الواقع الاجتماعي، والى فشل الحقل في معالجة المشكلات السياسية في التصدي لمشكلات التغير الاجتماعي. وفي هذا الصدد يقول مايكل كيرون في مقال له حول السلوكية، بأن حقل السياسة الأمريكي أصبح يعاني من عزلةٍ صرفته عن الاهتمامات السياسية الرئيسة، كل ذلك في سبيل السعي وراء الابقاء على منهجية علمية. ويضيف كيرن كذلك، أن الادعاء بخلو حقل العلوم السياسية من التأثيرات القيمية value free يخدم أهدافا ترمي الى الابقاء على الأنظمة القائمة ومساندة الوضع الراهن في الولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي أدى إلى إعطاء صورة مشوهة عن الحياة السياسية في الديمقراطيات الليبرالية الغربية (Kim, 1977: 82)، وفي الحقيقة فإن قصور المنهج السلوكي من ناحية وأهدافه من ناحية أخرى، تتضح أكثر حين يحلل المرء الميول الايديولوجية للعلماء السلوكيين من أمثال آلموند وفيربا وبارسونز وغيرهم. فالمنتظم السياسي لديفيد ايستون مثلا، والوظيفية البنائية لآلموند، والثقافة السياسية لكل من آلموند وفيربا، والمنتظم الاجتماعي لتالكوت بارسونز، يبدو فيها بوضوح الاهتمام المتزايد بالمحافظة على استقرار النظام وبالتالي المحافظة على الوضع الراهن. ان تركيز هؤلاء الكتاب على التجانس، والاستقرار، والاجتماع، والتوازن في المجتمعات الغربية يعكس تحيزا ايديولوجيا، ويقدم صورة مضللة للواقع السياسي المعاصر في الوقت نفسه. يؤكد فارما بأن تطور مفاهيم ومناهج التحليل السياسي في الغرب ارتبط بمحاولة التوصل الى نظرية تواجه التحدي الشيوعي من الشرق. وعليه أصبح لزاما على هذه النظرية أن تكون محافظة، وان تسعى الى الابقاء على الوضع الراهن، والى الدفاع عن الديمقراطية الليبرالية الغربية (Varma, 1975:7).

> ويذكر شتراوس في هذا الصدد أن «علم السياسة الجديد يبحث عن قوانين السلوك الإنساني التي يمكن اكتشافها بواسطة البيانات أو المعلومات الناتجة عن طريق البحث يجب أن تتصف بأقصى حد من الموضوعية. أنها تضع ـ لذلك ـ عملية تقسيط على دراسة الأشياء التي تحدث من آن لآخر في المجتمعات الديمقراطية، فلا الذين في القبور ولا أولئك الذين خلف الستار يمكن أن يستجيبوا للاستفتاءات أو المقابلات (مهنا، ١٩٨١: ٧٦).

وقد قدم أنصار المدرسة التقليدية انتقادا حادا للمبادىء الأساسية التي ارتكزت عليها المدرسة السلوكية، وأوضح كثير من الكتاب أن السياسة ترتكز على العلم، والفن، والفلسفة وليس على العلم وحده (عبدالمعطي، ومحمد، ١٩٧٦: ١٤ ـ ١٩).

كذلك انتقدت المدرسة التقليدية الأسس التي تقوم عليها المدرسة السلوكية. فالمنهج

التقليدي يرى أن الانتظام في معايير السلوك السياسي يتعارض مع الواقع السياسي. فالأحداث السياسية تختلف حسب اختلاف ظروف الزمان والمكان. كذلك يرد التقليديون على الاثبات المبني على الملاحظة التجريبية، بأن فهم الظاهرة السياسية يتعدى ملاحظة السلوك السياسي. فسلوك الأفراد يتأثر بالقيم والمعايير الاجتماعية والمؤسسات السياسية القائمة في المجتمع. ويؤكد التقليديون أيضا، بأن البيانات التي يجمعها الباحث أمر صعب التحقيق، وأن التركيز على الموضوعية وعلى فصل القيم عن الحقائق سيعزل حقل السياسة عن المشاكل الاجتماعية ويقلل من قيمة العلوم السياسية ومن قدرتها على ابداء الرأي حول حقائق المجتمع وأخطائه والعمل على تصحيحها. كذلك انتقدت المدرسة التقليدية التنظير التجريدي أو (التنظير للتنظير)، ومحاولة التوصل الى نظرية عامة تحكم حقل السياسة. فالمدرسة التقليدية تؤكد بأن التنظير الذي لا يخدم المشكلات الاجتماعية يصبح عقيما ولا قيمة له، كما تؤكد أيضا، استحالة التوصل الى نظرية سياسية عامة، لا سيما وأن علماء السياسة لم يتفقوا حتى على المفاهيم والنظريات الجزئية. ومن ناحية أخرى، تبدي المدرسة التقليدية تحفظا على تركيز السلوكية على تداخل السياسة مع غيرها من حقول المعرفة، وذلك لأن الشطط في التأكيد على تداخل العلوم وتبادل المنفعة قد يؤدي في النهاية الى تمييع الأسس التي يقوم عليها حقل السياسية (Varma, 1975: 84-90).

ويؤكد روبرت دال، كذلك، بأن الخلاف الدائر بين السلوكية والتقليدية يتركز حول امكانية التوصل الى تحليل سياسي محايد، وحول وجوب حيادية أو موضوعية التحليل السياسي. ويلخص دال سلبيات السلوكيين كما صورتها المدرسة التقليدية متمثلة في الآتي:

١ ـ يؤكد التقليديون بأن السلوكيين ليست لديهم معايير ارتباطية واقعية. وهذا معناه أن المدرسة السلوكية في محاولتها تجريد العلم من القيم وفي التركيز على التنظير من أجل التنظير قد ابتعدت عن الواقع بموقفها السلبي تجاه المشاكل الاجتماعية المعاصرة.

٢ ـ ان السلوكيين في محاولاتهم التركيز على الموضوعية العلمية والحيادية السياسية، انغمسوا في البحث عن مصطلحات معقدة وغير واضحة.

٣ ـ ان محاولة تحاشي القيم قد دفعت السلوكيين نحو رفض كل قواعد التقويم والنظر الى جميع القيم نظرة متساوية.

٤ ـ ان معظم السلوكيين هم من مناصري الديمقراطية الليبيرالية، (Dahl, 1963: 104) بالرغم مما يدّعونه من حيادية.

ومن ناحية أخرى استخدم مايكل هاس وتيودور بكر الدياليكتيكية الهيغيلية الماركسية لتفسير تطور حقل العلوم السياسية ولإيضاح القصور الذي اعترى المنهج

السلوكي. فبالرغم من النجاح الذي حققته السلوكية إلا أنها تعرضت الى هجوم كشف عن أبرز تناقضاتها الجذرية مما أدى الى خلق صراع منهجي حاد داخل حقل السياسة (Hass & Becker, 1970: 479).

ولحل المشكلة القائمة بين المنهج التقليدي والمنهج السلوكي يقترح الكاتبان تعدد المنهجية multi-methodology الذي يدعو الى دمج معطيات كلا المنهجين، وهو يدعو على الأصح «الى ايجاد منظور تقليدي أكثر نضجا من الناحية المنهجية ومنظور سلوكي أكثر رصانة من الناحية النظرية» (Hass & Becker, 1970: 504).

المنهج ما بعد السلوكي:

لم يقف الصراع الدائر في حقل السياسة عند حد طلب دمج المنهج التقليدي والسلوكي، أو العودة الى تبني المنهج التقليدي، فلقد أثار الجدل المنهجي عدة تساؤلات حول امكانية الافادة من التجربة السلوكية في السياسة للتوصل الى مفاهيم جديدة أكثر استجابة للواقع السياسي، وأكثر قدرة على معالجة المشاكل الاجتماعية والسياسية المعاصرة. وأمام هذا التحدي للمنهج السلوكي أعلن ديفيد ايستون مرة أخرى عن ميلاد ثورة جديدة في علم السياسة عام ١٩٦٩م، أسماها «ثورة ما بعد السلوكية» وحدد خصائصها بما يلي:

١ ـ تقديم الجوهر على التقنية لينصب اهتمام الباحث على دراسة مشاكل المجتمع الطارئة بدلا من الاهتمام بأدوات البحث العلمي.

٢ ـ المدرسة السلوكية محافظة ومحدودة بنظرتها التجريدية التي لا تمت للواقع بصلة وبخاصة في أوقات الأزمات.

٣ ـ لا يمكن للعلم أن يلتزم الحياد كما تصور أرباب المدرسة السلوكية، وعليه فلا يمكن فصل الحقائق عن القيم.

٤ ـ لا بد للمفكرين من تحمل مسئولية مجتمعهم والدفاع عن القيم الانسانية والحضارية بدلا من حياة العزلة التي فرضتها عليهم الاتجاهات السابقة.

٥ ـ يجب على المفكرين توظيف العلم والمعرفة في تحسين أوضاع المجتمع.

٦ ـ ينبغي على المفكرين الاشتراك في الصراع الحالي والمشاركة في تسييس المهنة وتسييس المؤسسات العلمية (Easton, 1969: 3).

ويشير ايستون الى أن الرغبة في التوصل الى تحليل علمي يستمد معطياته من الدقة، والتعميم، والاثبات الذي أمكن التوصل إليه في العلوم الطبيعية، دفعت علماء السياسية

الى البحث عن وسائل التحليل المعقدة المستخدمة في الحقول الأخرى واستيرادها والاستناد إليها كمعيار للتحليل السياسي. وعلى الرغم مما أدى إليه ذلك من زيادة في المعرفة العلمية وفي القدرة على التفسير والتحليل إلا أنه سلب علماء السياسية، في الوقت ذاته، القدرة على التحليل الأخلاقي الهادف (Easton, 1969: 6-7). ولذلك فشلت السلوكية في تقديم تحليل واقعي لمشكلات العالم المعاصر يمكّن علماء السياسة من التنبؤ بتلك المشكلات والعمل على بناء نموذج قادر على التفاعل معها وعلى حلها (Easton, 1969: 4). وعليه فالثورة ما بعد السلوكية، والتي ينصب اهتمامها على مجموعة الأبحاث التي تعنى بدراسة الواقع دراسة موضوعية جادة بهدف وضع تصورات علمية وعملية لحل المشكلات المعاصرة والرقي ببني الإنسان تقدم تعليلات أكثر موضوعية وأكثر واقعية لما يجب أن يكون عليه حقل السياسة وذلك بتوجيه اهتمامه نحو خدمة المجتمع (Easton, 1969: 5).

كذلك يؤكد ايستون ان الاهتمام المتزايد بالتقنية قد صرف الأنظار عن تقويم التجربة الديمقراطية الامريكية. ان المعرفة العلمية لكيفية عمل النظام السياسي بالرغم من ازديادها، ظلت مغلفة باطار ايديولوجي يعكس الرضا التام بالممارسات الديمقراطية الغربية. وأصبحت محاولات الاصلاح بالتالي جزئية وضيقة الحدود. الأمر الذي حد من قدرة العلماء على طرح التساؤلات المنطقية الصحيحة حول طبيعة عمل الجهاز السياسي وطرق اتخاذ القرارات. وهذا بدوره يؤكد ما توصل إليه العلماء من كارل ماركس، وماكس ويبر، وكارل مانهايم، وغيرهم، من ضرورة ربط الأبحاث العلمية والعملية بالافتراضات الاجتماعية القيمية، مما ينفي كون العلم خاليا من القيم المؤثرة (Easton, 1969:11).

ولقد قام البرفسور رونالد تشيلكوت (Chilcote, 1981: 57) بتحديد الخصائص المميزة لكل المناهج السابقة كما يلي:

النموذج التقليدي	النموذج السلوكي	النموذج ما بعد السلوكي
١- يربط بين الحقيقة والقيمة	١- يفصل بين الحقيقة والقيمة	١- يربط الحقيقة والقيمة بالعمل والأهمية
٢- تأملي، أمري، ومعياري	٢- غير أمري، موضوعي وتجريبي	٢- انساني، موجه لحل المشاكل، ومعياري.
٣- كيفي	٣- كمي	٣- كيفي، وكمي

٤- يهتم بالشذوذية والانتظام	٤- يهتم بالتماثل والانتظام	٤- يهتم بالانتظام والشذوذية
٥- غير مقارن، يركز على دول مفردة	٥- مقارن يركز على العديد من الدول	٥- مقارن يركز على العديد من الدول
٦- مستغرق، يركز بخاصة على الديمقراطيات الغربية	٦- مستغرق، يهتم بخاصة بالنموذج الأمريكي والبريطاني	٦- يتجه الى تحليل دول العالم الثالث
٧- وصفي، ضيق الأفق وجامد	٧- مجرد، محافظ عقائدياً وجامد	٧- نظري، راديكالي ومتجه نحو التغيير
٨- يركز على الهياكل الرسمية الحكومية والدستورية	٨- يركز على هياكل ووظائف المجموعات الرسمية وغير الرسمية	٨- يركز على علاقات الطبقات والمجموعات والصراع.
٩- تاريخي، غير تاريخي	٩- غير تاريخي	٩- شامل

المدرسة التقليدية والمدرسة الراديكالية:

تعرضنا في الجزء الأول من هذا البحث للخلافات المنهجية بين كل من المدارس التقليدية، والسلوكية، وما بعد السلوكية. ونود هنا تحليل الأسس النظرية لهذا الانقسام. فعلى الرغم من الجهد البناء الذي قدمه ايستون لمعالجة سلبيات السلوكية، لكسر حدة الجمود الذي أحاط بهذ الحقل ردحا من الزمن، إلا أن محاولته تلك تعد «توفيقية» بحتة، هدف ايستون من ورائها الى سد بعض الثغرات الموجودة في النموذج السلوكي، وتجاهل في الوقت ذاته، أن الهجوم على المدرسة السلوكية كان مدفوعا برغبة ملحة في إعادة صياغة العلم نفسه.

لقد تأثرت السلوكية الى حد بعيد بالنمط الحضاري والثقافي الرأسمالي الغربي وبخاصة ما يتعلق منها «بالاتجاه التقني» الذي يعتمد على التحليل الكمي الدقيق، مما جعلها تصبح أقل قدرة على التفاعل مع المجتمع (Reid & Yanarella, 1975: 303) وحين

جاءت الثورة ما بعد السلوكية حددت موقفها من المنهجية السلوكية محدودة التأثير، ولكنها أخفقت في تقديم تصور اجتماعي يستمد معطياته من التحليل النقدي للعلم وللموضوعية كما تصورته المدرسة السلوكية. ولقد فشلت ما بعد السلوكية في أن تتخذ طابعا راديكاليا حيث اكتفت بنقد المنهج السلوكي وقبلت، في الوقت ذاته، القالب الفكري والقواعد النظرية التي استندت عليها السلوكية (Reid & Yanarella, 1975: 303).

ويؤكد مايكل كيرن، من ناحية أخرى، بأن المدرسة ما بعد السلوكية اكتفت بنقد التطبيق العملي لعلماء السياسة السلوكيين دون التعرض لعلمية السياسة كما تصورها أرباب المدرسة السلوكية. وهذه الحقيقة مستمدة من اعتماد كل من السلوكية وما بعد السلوكية على الأسس المنهجية والفلسفية للعلوم الطبيعية فيما يتعلق: ١- بصياغة المفاهيم والتصورات السياسية. ٢- وفي حل الخلافات المنهجية. ٣- في فهم طبيعة التساؤلات السياسية (Kim, 1977: 84). وعليه فإن كلتا المدرستين أخفقتا في بلورة مفهوم للعلوم السياسية يستمد معطياته من التساؤلات السياسية أو من النشاطات السياسية. فالمدرسة ما بعد السلوكية استندت في نقدها للسلوكية على تحليل (كون) للنموذج والمعد أصلا لمعالجة مشكلة تطور العلوم الطبيعية (Kim, 1977:88,89,92).

ولقد نتج هذا العجز أيضا، من تصور السلوكية وما بعد السلوكية بأن معرفة المنهجية السياسية تعتمد على معرفة فلسفة العلم المفسرة للظواهر الطبيعية، وهذا ما يعرف بوحدة العلوم التجريبية Unity of Empirical Sciences (Kim, 1977: 98-99).

وعلى العكس من ذلك، يؤكد كيرن بأن فهم الظواهر السياسية والإلمام بالعملية السياسية يتطلب البحث الوافي في أصول التساؤلات الفلسفية، والتاريخية، والاجتماعية(Kim; 1977:100).

وفي هذا الصدد يقول ايوجين ميللر بأن الاتجاه الجديد في علم السياسة يناقض تماما ما تعرفه المدرسة السلوكية للعلم ولطبيعة المعرفة الانسانية. وهو بهذا يؤكد حقيقة مفادها أن هناك فرقا رئيسا في الفلسفة التي ترتكز عليها النماذج المختلفة، فالمدرسة السلوكية تأثرت بالفكر الوضعي الذي أرسى دعائمه ديفيد هيوم وأوغست كونت، بينما تأثرت المدرسة الماركسية بالفكر التاريخي والنسبي الذي أرسى دعائمه هيغل وماركس وانجلز (Miller, 1972: 796).

وعلى ذلك فهناك، من الناحية النظرية، منهجان رئيسان هما المنهج التقليدي (الوضعي)، والمنهج الراديكالي (التاريخي). يتأثر الأول بالفلسفة الوضعية، بينما يستقي الآخر أسسه النظرية من الأفكار الماركسية ومن المدرسة التاريخية.

يتجسد الفكر الوضعي في التوجهين الأساسيين التاليين:

أولا: «تأسيس المبادىء العلمية على الخبرة الحسية وبالتالي فهي مستقلة عن الزمان والمكان. هذه المبادىء هي الأسس التي تبنى عليها العلوم التجريبية والتي تؤكد على القوانين والمفاهيم والنظريات التي تختلف عن التصورات الميتافيزيقية للعالم.

ثانيا: لا يمكن التوصل الى تعميمات عن العالم الخارجي إلا إذا استنبطت من الخبرة، واختبرت مصداقيتها من واقع الخبرة، فالمعرفة المبنية على الخبرة هي معرفة موضوعية، فالإنسان لا يستطيع أن يعرف ما لا يراه أو يلمسه أو يسمعه» (Chilcote, 1981: 62-63).

وعلى العكس من ذلك:

> «يعترض أنصار الفكر التاريخي على الفكر الوضعي على أساس أنه لا يمكن الحصول على بيانات عن الادراكات في المواقف المحايدة. فالعقل ايجابي وليس سلبيا، فهو يختار ويؤثر في الخبرة طبقا للوعي السابق. ولا يستطيع المرء أن يحدد ما اذا كان مصدر الخبرة متوافقا مع الواقع الموضوعي للعالم. أكثر من ذلك، يرى التاريخيون أن هناك وجهات نظر متعددة عن الواقع الموضوعي وليس وجهة نظر واحدة.. فالحقيقة نسبية بمعنى أنها تعتمد على النظرة الكلية المسيطرة على المرحلة أو الثقافة التي ينتمي إليها الفرد. ومن ثم فالنظرات الكلية زمنية ونسبية وليست مطلقة» (Chilcote, 1981: 69).

وقد قام رونالد تشيلكوت بتحديد الأسس العامة لكل من النموذج التقليدي والنموذج الراديكالي، بغية التوصل الى معرفة الفروق النظرية الأساسية التي تفصل بينهما (Chilcote,1981: 74).

الخصائص	النموذج التقليدي	النموذج الراديكالي
١- السمات العامة	غير تاريخي	شامل
	جزئي أو كلي	كلي.
	مجزأ	موحد
	حدود منهجية	متداخل المناهج
٢- وحدة التحليل	نظام في حالة استقرار وتوازن	دولة في حالة صراع.
٣- الهيكل	الجماعات، تفاعلاتها وثقافتها	الطبقات، الصراع بين البرجوازيين والطبقة العاملة

٤ـ السلطة	لا مركزية النظام مع إرساء السلطة في وحدات متخصصة	مركزية النظام مع اتساع وعمومية مجال السلطة
٥ـ الحكام	موزعون على العديد من المراكز مع التنافس الجماعي في اتخاذ القرارات	مركزون وموحدون موقع مسيطر للسلطة واتخاذ القرار.
٦ـ التطور	تدريجي، أحادي الاتجاه، مادي وتقدمي.	ثوري، متعدد الاتجاهات، مادي، انساني، يعطي الاهتمام لاحتياجات كل الأفراد.

وعليه فهناك عدة فوارق جوهرية بين النموذجين التقليدي والراديكالي تتمثل في:

١ ـ يمتاز النموذج التقليدي بصبغته غير التاريخية وهذا نابع من اهتماماته ومن نظرته الجزئية للمجتمع، ومن تركيزه على الترشيد وبالعكس فإن النموذج الراديكالي يقدم منظورا شاملا كليا للمجتمع يركز فيه على تداخل المناهج.

٢ ـ بينما يركز النموذج التقليدي على الاستقرار والتوازن، يركز النموذج الراديكالي على الصراع القائم بين الطبقات.

٣ ـ يتصور النموذج التقليدي امكانية قيام ثقافة مدنية تبرز المشاركة والتفاعل بين الجماعات المختلفة التي تتنافس فيما بينها على اتخاذ القرارات، بينما يقدم النموذج الراديكالي تحليلا طبقيا للمجتمع يحدد فيه الطبقات والصراع القائم بينها بعلاقتها بوسائل وقوى الانتاج.

٤ ـ يقدم كلا النموذجين تحليلا للسلطة يركز فيه النموذج التقليدي على لا مركزية السلطة، بينما يركز النموذج الراديكالي على مركزية السلطة.

٥ ـ بينما يركز النموذج التقليدي على التطور التدريجي أحادي الاتجاه، يركز النموذج الراديكالي على التطور الثوري المهتم بإشباع حاجات الأفراد (Chilcote, 1981: 74-75).

الخاتمة:

بعد هذا الاستعراض الموجز لنماذج تحليل السياسة وللاختلافات المنهجية والنظرية بينها يثور التساؤل الآتي: أي من هذه النماذج أفضل لتحليل الظاهرة السياسية في العالم العربي والإسلامي؟ ولعل هذا يقودنا الى تساؤل آخر حول إمكانية تطبيق هذه المناهج أو بعضها في مجتمع يختلف فلسفيا، وحضاريا، ومنهجيا عن نظيره في الغرب الرأسمالي أو الشرق الاشتراكي.

ترتبط نماذج التحليل السابقة بالايديولوجية الغربية بشقيها الليبرالي والاشتراكي، ولذلك فهي تعكس تصورات عقائدية وفلسفية تتلاءم والأوضاع الاجتماعية والسياسية في المجتمع الغربي.

هناك من الناحيةالنظرية تناقض جذري بين الأسس التي تقوم عليها المجتمعات العربية والإسلامية وبين الأسس الغربية المادية. ترتكز نماذج التحليل الغربية على أسس فلسفية مشتركة منها أن:

١ ـ الوجود المعتبر علميا وعقليا هو الكون الحسي المترامي الأطراف أو الطبيعة... وكل ما سواه إما أن تنكر هذه الفلسفة وجوده أصلا، وإما أنها ترى إغفاله وإهماله واعتباره كأن لم يكن.
٢ ـ الاقتصار في الوصول الى الحقائق.. على المنهج الحسي التجريبي.
٣ ـ إنكار وجود الإله الخالق كنتيجة لتصور الوجود الذي أخذت به الفلسفة الغربية. وهذا ما أخذت به الفلسفات المادية الإلحادية كالماركسية، أو إغفال وجوده، وإقصاء تدخله على الأقل، كما فعلت بعض الفلسفات الموصوفة بالعقلية...
٤ ـ إنكار كل طريق للمعرفة غير طريق المنهج الحسي والتجريبي كطريق الوحي والنبوة (المبارك، ١٤٠٠هـ: ٦٧ ـ ٦٨).

إضافة الى ذلك، تقدم النظريات الغربية تصورا ماديا للحياة وتبني أسسها الفلسفية على تراكمات ثقافية وحضارية تؤمن بالوضعية والنسبية التي تناقض المنطلقات الفكرية للمجتمع الإسلامي. يحدد ستالين في كتاب المادية الدياليكتيكية أسس النسبية الاجتماعية بقوله:

> **ان كل نظام اجتماعي وكل حركة اجتماعية في التاريخ لا ينبغي الحكم عليها من ناحية «العدالة الأبدية» أو من ناحية أي فكرة أخرى مقررة سلفا... بل ينبغي لنا أن نبني حكمنا على أساس الظروف التي ولدت هذا النظام وهذه الحركة الاجتماعية... ان نظام الرق يكون في الظروف الحاضرة خرقا وبدعة مضادة للطبيعة، ولكن نظام الرق في ظروف المشاعية البدائية الآخذة بالانحلال، هو حادث مفهوم ومنطقي (قطب، ١٤٠٣هـ: ٢٧٧).**

ويضيف ستالين بأنه «إذا صح أن العالم يتحرك ويتطور دائما وأبدا، وإذا صح أن اختفاء القديم ونشوء الجديد هما قانون التطور، أصبح من الواضح أن ليست هناك أنظمة اجتماعية ثابتة غير قابلة للتغيير...» (قطب، ١٤٠٣هـ: ٢٧٨).

أما المذهب العقلي أو الوضعي فيركز على:

«ان تحصيل الإنسان للحقائق الكونية ومعرفته بها لا يكون إلا بالتجربة الحسية وحدها، ومعنى ذلك أن الحس المشاهد لا غيره هو مصدر المعرفة الحقيقية اليقينية، ففي العالم الحسي تكمن حقائق الأشياء. أما انتزاع المعرفة مما وراء الظواهر الطبيعية الحسية، والبحث عن العلة في هذا المجال، فأمر يجب أن يرفض. وبهذا تكون كل نظرية أو كل فكرة عن وجود له طابع الحقيقة فيما وراء الحس نظرية أو فكرة مستحيلة (قطب، ١٤٠٣هـ: ٢٦٢-٢٦٣).

يتضح من التحليل السابق أن استيراد نماذج التحليل الغربية يعني بالضرورة تقبل الأسس الفكرية والعقائدية التي تقوم عليها والتي تؤدي في النهاية الى خلق تبعية فكرية وسياسية، واقتصادية في دول العالم الثالث، وتتمثل هذه التبعية في تبني مجموعة الأفكار، والمفاهيم، والمناهج السائدة في المجتمعات الغربية، والى التركيز على المنهجية الغربية ليس فقط في البحث عن وسائل تحليل جديدة ومتطورة، بل في تبني الأسس الفلسفية الغربية والعمل على تطبيقها في مجتمع يختلف كلية عن نظيره في الغرب.

المصادر العربية

- بدوي، م. ط.
١٩٦٧ «أصول علوم السياسة. علم أصول السياسة: دراسة منهجية، الاسكندرية، المكتب المصري الحديث للنشر، الطبعة الرابعة.

- عبدالمعطي، ع، ومحمد، ع. م.
١٩٧٦ «السياسة بين النظرية والتطبيق». الاسكندرية، دار الجامعات المصرية.

- قربان، م.
١٩٧٧ «المنهجية السياسية. بيروت دار العلم للملايين، الطبعة الثانية.

- قطب، م.
١٤٠٣هـ مذاهب فكرية معاصرة. بيروت دار الشرق.

- المبارك، م.
١٤٠٠هـ «بين الثقافتين الغربية والاسلامية. بيروت، دار الفكر.

- مهنا، م. ن.
١٩٨١ «مدخل الى النظرية السياسية الحديثه، دراسة نقدية»، الاسكندرية، الهيئة العامة للكتاب.

المصادر الأجنبية:

Chilcote, R.C.
1981 Theories of Comparative Politics: The Search for a Paradigm. Boulder, Colorado: Westview Press.

Dahl, R.A.
1963 Modern Political Analysis. Englewood Cliffs, N.J.: Prentice Hall.

Dahl, R.A.
1969 "The behavioral approach in political science." in J. Gould and V.V. Thursby (Eds.), Contemporary Political Thought: Issues in Scope Value and Direction. New York: Holt, Rinehart and Winston.

Easton, D.
1965 A Framework for Political Analysis. Englewood Cliffs, N.J.: Prentice Hall.

Easton, D.
1969 "The new revolution in political science." American Political Science Review LXII (December).

Effrat, A.
1972 "Power to the paradigms: an editorial introduction." Sociological Inquiry XLII.

Greenstein, F.I. and Polsby, N.W. (Eds.)
1975 Handbook of Political Science. Vol. 1 Political Science: Scope and Theory. Massachusetts: Wesley Publ. Co.

Hass, M.
1970 "The rise of science of politics." in M. Hass and H.S. Kariel (Eds.), Approaches to the Study of Political Science. Scranton Pennsylvania: Chandler Publ. Co.

Hass, M. and Becker, T.L.
1970 "The behavioral revolution and after." in M. Hass and H.S. Kariel (Eds.), Approaches to the Study of Political Science. Scranton Pennsylvania: Chandler Publ. Co.

Kariel, H.S.
1970 "Normative theory." in M. Hass and H.S. Kariel (Eds.) Approaches to the Study of Political Science. Scranton Pennsylvania: Chandler Publ. Co.

Kirn, M.E.
1977 "Behavioralism, post-behavioralism and the philosophy of science: two houses, one plague." The Review of Politics 39 (January).

Kuhn, T.
1977 The Structure of Scientific Revolution (2nd ed.) Chicago: University of Chicago Press

Miller, E.F.
1972 "Positivism, historicism and political inquiry." American Political Science Review LXVI (September)

Reid, H.G. and Yanarella, J.
1975 "Political science and the post-modern critique of scientism and domination." The Review of Politics 37 (3).

Varma. S.P.
1975 Modern Political Theory: A Critical Survey, Charibad, India: Vikas Publ. Co..

الاصدارات الخاصة لمجلة العلوم الأجتماعية

تعلن «مجلة العلوم الاجتماعية» عن توفر الاصدارات الخاصة التالية:

١ـ فلسطين
٢ـ القرن الهجري الخامس عشر
٣ـ العالم العربي والتقسيم الدولي للعمل
٤ـ النضج الخلقي عند الناشئة بالكويت
٥ـ بياجيه

سعر العدد دينار كويتي واحد